برنامج **الأمم المتحدة** للبيئة

تقرير فجوة الانبعاثات لعام 2022، الرسائل الرئيسية

تقرير فجوة الانبعاثات لعام 2022: نافذة الفرص على وشك الإغلاق– التقدم المحرز غير الكافي بشأن العمل المناخي يجعل التحول السريع للمجتمعات هو الخيار الوحيد المتاح

مع تزايد تأثيرات المناخ، أشار *تقرير فجوة الانبعاثات 2022 المعنون: نافذة الفرص على وشك الإغلاق – أزمة المناخ تستدعي تحولاً سريعاً للمجتمعات*، إلى أن المجتمع الدولي لا يزال مقصراً للغاية في تحقيق أهداف اتفاق باريس، مع عدم وجود مسار موثوق به لحصر ارتفاع درجات الحرارة في 1.5 درجة مئوية. ويمكن فقط للتحول الجذري والشامل لاقتصاداتنا ومجتمعاتنا أن ينقذنا من كارثة المناخ المتسارعة. ويبحث التقرير في كيفية تحقيق هذا التحول، من خلال العمل في قطاعات الإمداد بالكهرباء، والصناعة، والنقل والمباني، والأنظمة الغذائية والمالية.

على الرغم من الدعوة إلى تعزيز المساهمات المحددة وطنياً لعام 2030، كان التقدم المحرز منذ الدورة ال26 لمؤتمر الأطراف في غلاسكو غير كافٍ على الإطلاق.

- المساهمات المحددة وطنياً التي تم تقديمها منذ الدورة ال26 لمؤتمر الأطراف لا تخفض سوى 0.5 جيجا طن من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري المكافئة لثاني أكسيد الكربون، أي أقل من واحد في المائة، من الانبعاثات العالمية المتوقعة في عام 2030.
- بالنظر إلى جميع المساهمات المحددة وطنياً الجديدة والمحدثة المقدمة في الفترة ما بين 1 يناير 2020 و23 سبتمبر 2022، فقد ارتفع العدد إلى 166 دولة، تمثل 91 في المائة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، من 152 طرفاً اعتباراً من الدورة ال26 لمؤتمر الأطراف.
- بدأ معظم أعضاء مجموعة العشرين للتو في تنفيذ الجهود لتحقيق أهدافهم الجديدة؛ بشكل جماعي، من المتوقع أن تخفق مجموعة العشرين في الوفاء بوعودها لعام 2030 ما لم تقم بتعزيز الإجراءات.

إن عدم إحراز التقدم هذا يجعل العالم يندفع نحو ارتفاع في درجات الحرارة أعلى بكثير من هدف اتفاق باريس وهو أقل بكثير من درجتين مئويتين، ويفضل أن يكون 1.5 درجة مئوية.

- تشير التقديرات إلى أن المساهمات المحددة وطنيًا غير المشروطة تتيح فرصة بنسبة 66 في المائة للحد من الاحترار العالمي إلى حوالي 2.6 درجة مئوية خلال القرن. وبالنسبة للمساهمات المحددة وطنياً المشروطة، تلك التي تعتمد على الدعم الخارجي، يقل هذا الرقم إلى 2.4 درجة مئوية.
- تشير السياسات المعمول بها حالياً، دون مزيد من التعزيز، إلى ارتفاع بمقدار 2.8 درجة مئوية.
- يشير تنفيذ جميع المساهمات المحددة وطنياً بالإضافة إلى الالتزامات الصفرية الصافية التي قدمها عدد متزايد من البلدان إلى زيادة قدرها 1.8 درجة مئوية. ومع ذلك، فإن هذا السيناريو غير موثوق به حالياً استناداً إلى التناقض بين الانبعاثات الحالية وأهداف المساهمات المحددة وطنياً على المدى القصير وأهداف تحقيق حالة "الصفر الصافي" على المدى الطويل.

يحتاج العالم، من أجل المضي قدمًا في المسار الصحيح لتحقيق هدف اتفاق باريس، إلى تقليل غازات الاحتباس الحراري بمستويات غير مسبوقة على مدى السنوات الثماني المقبلة.

- تشير التقديرات إلى أن المساهمات المحددة وطنياً غير المشروطة ستقلل من الانبعاثات العالمية في عام 2030 بنسبة 5 و10 في المائة على التوالي، مقارنة بالانبعاثات القائمة على السياسات المعمول بها حالياً.
- للوصول إلى المسار الأقل تكلفة لحصر ارتفاع الاحترار العالمي في درجتين مئويتين و1.5 درجة مئوية، يجب أن تنخفض هذه النسب لتصل إلى 30 في المائة و45 في المائة على التوالي.
- يجب أن تستمر الانبعاثات في الانخفاض بشكل أسرع بعد عام 2030 لتجنب استنفاد رصيد الكربون المتبقي في الغلاف الجوي.

تتطلب مثل هذه التخفيضات الضخمة تحولاً واسع النطاق وسريع ومنهجي في جميع أنحاء العالم.

- يستكشف التقرير الإجراءات اللازمة في قطاعات الإمداد بالكهرباء والصناعة والنقل والمباني، والأنظمة الغذائية والمالية التي ستدعم هذه التغييرات.
- حتى إذا فشل التحول في سد فجوة الانبعاثات لعام 2030 بصورة كاملة، فإن كل جزء من نسبة خفض درجة الحرارة مهم. ويعد بدء التحول ضرورياً للتحرك نحو مستقبل خالٍ من الكربون يسمح لنا بالحد من ظاهرة الاحتباس الحراري وتقديم فوائد اجتماعية وبيئية أخرى، مثل الهواء النقي والوظائف الخضراء والوصول الشامل إلى الطاقة.

إن التحول نحو صافٍ صفري لانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري في إمدادات الكهرباء والصناعة والنقل والمباني، هو أمر قيد التنفيذ، لكنه يحتاج إلى التحرك بشكل أسرع.

- إن قطاع إمدادات الكهرباء هو الأكثر تقدماً، حيث انخفضت تكاليف الكهرباء المتجددة للطاقة الشمسية وطاقة الرياح، ولكن هناك عقبات – بما في ذلك ضمان الانتقال العادل والوصول الشامل إلى الطاقة.
- بالنسبة للمباني، يجب تطبيق التقنيات المتاحة حالياً بشكل كامل. بالنسبة للصناعة والنقل، تحتاج التكنولوجيا عديمة الانبعاثات إلى مزيد من التطوير والنشر.

- تشمل مجموعة الإجراءات الرئيسية للنهوض بالتحول ما يلي:

  - تفادي التقيد بالبنية التحتية الجديدة كثيفة الاستخدام للوقود الأحفوري،
  - إحراز مزيد من التقدم في التقنيات الخالية من الكربون، وهياكل السوق والتخطيط لتحول عادل،
  - تطبيق التكنولوجيات عديمة الانبعاثات والتغييرات السلوكية للحفاظ على التخفيضات للوصول إلى صافي انبعاثات صفرية.

يمكن إصلاح النظم الغذائية، التي تمثل ثلث جميع الانبعاثات، لتحقيق تخفيضات سريعة ودائمة.

- تشمل مجالات التركيز للنظم الغذائية التغييرات الغذائية المتعلقة بجانب الطلب (بما في ذلك معالجة النفايات الغذائية)، وحماية النظم البيئية الطبيعية، وتحسين إنتاج الغذاء على مستوى المزارع، وإزالة الكربون من سلاسل الإمداد الغذائي.
- يمكن للتحولات في المجالات الأربعة أن تقلل من انبعاثات النظم الغذائية لعام 2050 إلى حوالي ثلث المستويات الحالية؛ على عكس الانبعاثات التي تتضاعف تقريباً إذا ما استمرت الممارسات الحالية.
- يمكن للحكومات تسهيل التحول من خلال إصلاح نُظم الإعانات والضرائب. ويمكن للقطاع الخاص أن يقلل من فقد الأغذية وهدرها، واستخدام الطاقة المتجددة وتطوير نظم غذائية غير مألوفة تقلل من انبعاثات الكربون. ويمكن للأفراد تغيير أنماط حياتهم لاستهلاك الغذاء من أجل الاستدامة البيئية وتقليل الكربون.

يجب أن يتغلب النظام المالي على القيود الداخلية والخارجية ليصبح عاملاً مساعداً حاسماً في التحول عبر جميع القطاعات.

- من المتوقع أن يتطلب التحول العالمي إلى اقتصاد منخفض الكربون استثمارات لا تقل عن 4–6 تريليون دولار أمريكي سنوياً. وهذه حصة صغيرة نسبياً (1.5–2 في المائة) من إجمالي الأصول المالية المدارة، لكنها كبيرة (20–28 في المائة) من حيث الموارد السنوية الإضافية التي سيتم تخصيصها.
- سيتطلب تقديم مثل هذا التمويل تحولاً في النظام المالي وهياكله وعملياته، وإشراك الحكومات والبنوك المركزية والبنوك التجارية والمستثمرين من المؤسسات والجهات المالية الفاعلة الأخرى.
- النُهج الستة لإصلاح القطاع المالي، والتي يجب تنفيذها بطريقة متكاملة، هي:

  - **جعل الأسواق المالية أكثر كفاءة**، بما في ذلك من خلال التصنيفات والشفافية.
  - **استحداث نظام تسعير الكربون**، مثل الضرائب أو أنظمة الحد الأقصى والتجارة.
  - **تحفيز السلوك المالي**، من خلال تدخلات السياسة العامة والضرائب والإنفاق واللوائح.
  - **إنشاء أسواق للتكنولوجيا منخفضة الكربون**، من خلال تحويل التدفقات المالية، وتحفيز الابتكار والمساعدة في وضع المعايير.

- **تعبئة البنوك المركزية:** تتعامل البنوك المركزية بشكل متزايد مع أزمة المناخ، ولكن هناك حاجة ماسة إلى مزيد من الإجراءات الملموسة بشأن اللوائح.
- **إنشاء ''نوادي''للبلدان المتعاونة في مجال المناخ، ومبادرات تمويل عبر الحدود وشراكات تحويل عادلة،** والتي يمكن أن تغير قواعد السياسة وتغير مسار التمويل من خلال أدوات الالتزام المالي الموثوقة، مثل الضمانات السيادية.